

لمحة عن مجالات التركيز لدى مكتب تطبيق المساواة في المعاملة BUG

للأعوام 2018-2020

يُمرّ مكتب تطبيق المساواة في المعاملة BUG في مرحلة التخطيط الرابعة، واعتماداً على تحليل الوضع الحالي في المانيا، تمّ التوصل الى خلاصة مفادها بأن المكتب سيولي اهتمام خاص للمجالات التالية:

(أ) التمييز الديني

يُشير مكتب BUG الى مصطلح التمييز الديني فيما اذا ما تمّ التعامل مع شخص ما بطريقة مختلفة كشخص مماثل بسبب اختلاف معتقداته/ها الدينية أو عدم وجودها. إن الارهاب الدولي والمشرّع دينياً يُحرّض على إثارة التوترات الاجتماعية الناتجة عن زيادة استقطاب الأديان وغياب الاعتراف بتساوي الأديان (على سبيل المثال الإقصاء داخل نطاق الخدمة العامة (المدارس، قانون التدريب المهني)، بالإضافة الى أن عدم الانتماء الى أي طائفة معينة قد يُشكل أحد عوامل الإقصاء، وكذلك الأمر بالنسبة لأرباب العمل الطائفين.

يدعم مكتب BUG الشكاوى المتعلقة بعدم المساواة في المعاملة بسبب الدين، معظمها في مجال قانون العمل والقانون الإداري والقانون المدني.

(ب) 'التمييز العنصري' من قبل الشرطة الاتحادية

بينما لا يُغطي القانون العام للمساواة في المعاملة أداء الشرطة، يقوم مكتب BUG بدعم قضايا الأشخاص الملونين الذين يتعرضون بشكل متزايد لفحص الهوية من قبل الشرطة الاتحادية بالرغم من عدم وجود شبهة معقولة (ما يسمى بـ 'التمييز العنصري'). من وجهة نظر المكتب، مثل هذه الممارسات تخرق الباب 3 المادة 3 من القانون الأساسي. هنالك حاجة لاتخاذ اجراءات تفصيلية (ما يسمى بـ 'استمرار العمل التفسيري') للمحاكم الإدارية. منذ العام 2014، يقوم مكتب BUG بتقديم المساعدة لمقدمي الشكاوى ('المساعدة') وفقاً للقانون الإداري (المادة 7 الفقرة 7 من القانون الإداري)، في الشكاوى المقدمة ضد 'التمييز العنصري'. ومنذ صدور حكم محكمة العدل الأوروبية (21.06.17, C-9/16) بشأن مراقبة الحدود، يتعين على الشخص تقييم كيفية تأثير هذا الحكم على الشكاوى التي يدعمها المكتب. في مثل هذه الحالات سيكون مكتب BUG اكثر قرباً الى حالات أخرى.

إضافةً الى ذلك، سيقوم مكتب BUG بالعمل نحو تطبيق ملائم للأحكام، على سبيل المثال من خلال تطوير قواعد شفافة لإجراءات دوريات الشرطة. واذا لزم الأمر سيكون المكتب فاعلاً على مستوى الولاية.

(ج) التمييز في الحصول على مسكن

إن رفض الأشخاص ذوي الخلفية المهاجرة او طائفتي السينتني والروما، يُعد من المجالات التي تشيع فيها ممارسات التمييز. للأسف نادراً ما يتمّ اتخاذ اجراءات قانونية مما يُفسر النقص في تطوير المعايير والممارسات القانونية. أثناء مرحلة التخطيط الرابعة، يودّ مكتب BUG تحديد حالات التمييز العرقي المتعلقة بالحصول على مسكن وتضمن مثل هذه القضايا في المحاكم عن طريق مساعدة المُدعين (القوامة).

وعلى وجه الخصوص، يسعى مكتب BUG للعمل على المادة 19 الفقرة 3 والفقرة 5 من القانون العام للمساواة في المعاملة وما يؤدي الى توضيح قانوني لها.

في سياق 'الايجار العادل - المعيشة العادلة' وهي دائرة تنسيق متخصصة وتديرها شركة 'المناطق الحضرية'، سيساعد مكتب BUG كشريك في العديد من المشاريع بطريقة استراتيجية ضد الشكاوى المتعلقة بالتمييز في الحصول على مسكن.

(د) التمييز ضد طائفتي السينتني والروما

لقد واجهت طائفتي السينتي والروما في المانيا أشكال من الإقصاء والتمييز والعداء في كافة مجالات حياتهم. وعلى الرغم من أن التمييز ضدهم يظهر بشكل متزايد إلا انه لم تقم الى الآن أي محكمة المانية بالحكم في قضية تمييز لشخص من طائفتي السينتي/ الروما. وعليه ، يهدف مكتب BUG لدعم الشكاوى في مختلف المجالات مثل الوصول الى السلع، الخدمات، العمل والإدارة.

هـ) التمييز ضد الأشخاص المتحولين جنسياً

يسعى مكتب BUG في مرحلة التخطيط الرابعة الى دعم الشكاوى من الأشخاص المتحولين جنسياً. يمكن تقديم هذه الشكاوى ضمن الإطار القانوني للقانون العام للمساواة في المعاملة والإطار القانوني للقانون الإداري. ومن السيناريوهات المحتملة للحالة، خيار تحديد جنس غير ثنائي في البيانات المسجلة من قبل الدولة، الحماية من التمييز فيما يتعلق بالوصول الى أو داخل العمل، أو عمل تصميمات للجنس المحايد داخل غرف تبديل الملابس والمراحيض العامة.

و) التمييز العرقي فيما يتعلق بالوصول المرافق الترفيهية

منذ العام 2011، قام مكتب BUG بدعم العديد من الشكاوى المتعلقة بمجال السياسات العنصرية عند دخول الأندية، والتي تمّ اتخاذ قرار بشأنها بشكل ايجابي. علاوة على ذلك، لقد تمكنا من احداث تغيير على قانون تراخيص الدولة (قانون ترخيص الدولة) في ساكسونيا السفلى وبريمن.

يسعى مكتب BUG الى الاستمرار في الترويج لإضافة فقرة عدم التمييز لقانون ترخيص الدولة.

يسرّ مكتب BUG أن يقدم المساعدة للشكاوى المذكورة أعلاه.

كانون الثاني 2018